

النص الحرفي لقرار مجلس الأمن رقم 1757 (30 أيار 2007)

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات 1595 (2005) المؤرخ 7 نيسان / أبريل 2005، و1636 (2005) المؤرخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2005، و1644 (2005) المؤرخ 15 كانون الأول / ديسمبر 2005، و1664 (2006) المؤرخ 29 آذار / مارس 2006، و1748 (2007) المؤرخ 27 آذار / مارس 2007،

وإنه يؤكد من جديد إدانته الشديدة لعملية التفجير الإرهابية التي وقعت في 14 شباط / فبراير 2005، وجميع الاعتداءات الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ تشرين الأول / أكتوبر 2004،

وإنه يكرر تأكيد دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية،

وإنه يشير إلى الرسالة المؤرخة 13 كانون الأول / ديسمبر 2005 (S/2005/783) الموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان والتي يطلب فيها، في جملة أمور، إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الجريمة الإرهابية وإلى طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية بشأن اتفاق لإنشاء هذه المحكمة استناداً إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية،

وإنه يشير كذلك إلى تقرير الأمين العام المتعلق بإنشاء محكمة خاصة للبنان المؤرخ 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2006 (S/2006/893) والذي يبلغ فيه عن اختتام المفاوضات والمشاورات التي جرت في الفترة الممتدة بين كانون الثاني / يناير وأيلول / سبتمبر 2006 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وفي لاهاي وبيروت، بين المستشار القانوني للأمم المتحدة وممثلين مخولين من الحكومة اللبنانية وإلى الرسالة المؤرخة 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2006 (S/2006/911) الموجهة من رئيس المجلس إلى الأمين العام التي يفيد فيها بترحيب أعضاء المجلس باختتام المفاوضات وبارتياحهم للاتفاق المرفق بذلك التقرير،

وإذ يشير إلى أنه، وكما هو مبين في رسالة رئيس المجلس المؤرخة 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2006، إذا تبين أن التبرعات لا تكفي لتمكين المحكمة من الاضطلاع بولايتها، يبحث الأمين العام ومجلس الأمن عن وسائل بديلة لتمويل المحكمة،

وإذ يشير أيضا إلى أن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان قد وقّعه الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، على التوالي، في 23 كانون الثاني / يناير و 6 شباط / فبراير 2007،

وإذ يشير إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيس وزراء لبنان (S/2007/281) التي أشار فيها إلى أن الأغلبية البرلمانية أعربت عن تأييدها للمحكمة، والتمس عرض طلبه بإنشاء المحكمة الخاصة على المجلس على سبيل الاستعجال،

وإذ يراكم منه لما يطالب به الشعب اللبناني من تحديد لهوية جميع المسؤولين عن التفجير الإرهابي الذي أدى إلى مقتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وآخرين، وتقديمهم إلى العدالة،

وإذ يثني على الأمين العام لجهوده المتواصلة من أجل المضي ، بمعية الحكومة اللبنانية، في اتخاذ آخر الخطوات اللازمة لإبرام الاتفاق على النحو المطلوب في رسالة رئيس المجلس المؤرخة 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2006 وإذ يشير، في هذا الصدد، إلى الإحاطة التي قدمها المستشار القانوني في 2 أيار / مايو 2007 والتي لاحظ فيها أن إنشاء المحكمة عن طريق العملية الدستورية يواجه عقبات حقيقية، ولاحظ فيها أيضا أن جميع الأطراف المعنية أكدت من جديد اتفاقها من حيث المبدأ على إنشاء المحكمة،

وإذ يشيد أيضا بالجهود التي بذلتها مؤخرا أطراف في المنطقة لتذليل هذه العقبات،

وإذ يعرب عن استعداده للاستمرار في مساعدة لبنان في البحث عن الحقيقة ومحاسبة جميع المتورطين في هذا العمل الإرهابي على جريمتهم وإذ يؤكد من جديد تصميمه على دعم لبنان في جهوده الرامية إلى تقديم مرتكبي عملية الاغتيال هذه وغيرها من عمليات الاغتيال ومنظمتها ورعاتها إلى العدالة،
وإذ يؤكد من جديد تصميمه على أن هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

1. **يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويقرر:
 - أ. أن يبدأ سريان أحكام الوثيقة المرفقة المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة للبنان، بما في ذلك الضميمة الملحقة بها، اعتباراً من 10 حزيران / يونيو 2007، ما لم تقدم حكومة لبنان إخطاراً بموجب المادة 19 من الوثيقة المرفقة قبل ذلك التاريخ؛
 - ب. أنه، إذا أفاد الأمين العام بأن اتفاق المقر لم يبرم على النحو المتوخى في المادة 8 من الوثيقة المرفقة، يجري تحديد موقع مقر المحكمة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية ويكون ذلك رهناً بإبرام اتفاق للمقر بين الأمم المتحدة والدولة التي تستضيف المحكمة؛
 - ج. أنه، إذا أفاد الأمين العام بعدم كفاية مساهمات الحكومة اللبنانية لتحمل النفقات المبيّنة في المادة 5 (ب) من الوثيقة المرفقة، جاز قبول أو استخدام تبرعات مقدمة من الدول الأعضاء لتغطية ما قد يواجهه من نقص؛
2. **يشير إلى** أنه، عملاً بالمادة 19 من الوثيقة المرفقة، تبدأ المحكمة الخاصة عملها في تاريخ يحدده الأمين العام بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، مع مراعاة التقدم المحرز في أعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة؛
3. **يطلب إلى** الأمين العام أن يتخذ، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية عند الاقتضاء، الخطوات والتدابير اللازمة لإنشاء المحكمة الخاصة في موعد قريب وأن يقدم تقريراً إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٩٠ يوماً، وبعد ذلك بشكل دوري؛
4. **يقرر أن يبقى** المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق

اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان

حيث إن مجلس الأمن، في قراره 1664 (2006) المؤرخ 29 آذار/ مارس 2006، الذي استجاب فيه لطلب حكومة لبنان بإنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري (2005) وآخرين، أشار إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارات 1595 (2005) المؤرخ 7 نيسان / أبريل 2005 و1636 (2005) المؤرخ 31 تشرين الأول / أكتوبر 2005 و1644 (2005) المؤرخ 15 كانون الأول / ديسمبر 2005،

وحيث إن مجلس الأمن طلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة (يُشار إليه فيما يلي بعبارة "الأمين العام") أن يتفاوض مع حكومة لبنان على اتفاق يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي، استناداً إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدل الجنائي، أخذاً في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ 21 آذار / مارس 2006 (S/2006/176) والآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس،

وحيث إن الأمين العام وحكومة الجمهورية اللبنانية (يشار إليها فيما يلي بكلمة "الحكومة") أجريا مفاوضات من أجل إنشاء محكمة خاصة للبنان (يشار إليها فيما يلي بعبارة "المحكمة الخاصة" أو بكلمة "المحكمة")،

فقد اتفقت الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية (يشار إليهما فيما يلي بكلمة "الطرفين")، بناء على ذلك، على ما يلي:

المادة 1: إنشاء المحكمة الخاصة

1. تنشأ، بموجب هذا الاتفاق، محكمة خاصة للبنان لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في 14 شباط / فبراير 2005 وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وإلى مقتل أو إصابة أشخاص آخرين وإذا رأت المحكمة أن هجمات أخرى وقعت في لبنان في الفترة بين 1 تشرين الأول / أكتوبر 2004 و12 كانون الأول / ديسمبر 2005، أو في أي تاريخ لاحق آخر يقرره الطرفان ويوافق عليه مجلس الأمن، هي هجمات متلازمة وفقاً لمبادئ العدالة الجنائية وأن

طبيعتها وخطورتها مماثلتان لطبيعة وخطورة الهجوم الذي وقع في 14 شباط / فبراير 2005، فإن المحكمة يكون لها اختصاص على الأشخاص المسؤولين عن تلك الهجمات. ويشمل هذا التلازم، على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من العوامل التالية: القصد الجنائي (الدافع)، والغاية من وراء الهجمات، وصفة الضحايا المستهدفين، ونمط الهجمات (أسلوب العمل)، والجنّة.

2. تؤدي المحكمة الخاصة ووظائفها وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الخاصة للبنان . وقد أرفق النظام الأساسي بهذا الاتفاق وهو شكل جزء لا يتجزأ منه.

المادة 2: تكوين المحكمة الخاصة وتعيين القضاة

1. تتألف المحكمة الخاصة من الهيئات التالية: الدوائر والادعاء وقلم المحكمة ومكتب الدفاع.
2. تتشكل الدوائر من قاضي الإجراءات التمهيدية ودائرة ابتدائية، ودائرة استئناف، على أن تنشأ دائرة ابتدائية ثانية إذا طلب ذلك الأمين العام، أو رئيس المحكمة الخاصة، بعد بدء المحكمة الخاصة عملها بستة شهور على الأقل.
3. تتألف الدوائر من قضاة مستقلين لا يقل عددهم عن أحد عشر قاضيا مستقلا ولا يزيد على أربعة عشر قاضيا يعملون على النحو التالي:
 - أ. قاض دولي واحد يعمل بصفته قاضيا للإجراءات التمهيدية؛
 - ب. ثلاثة قضاة يعملون في الدائرة الابتدائية، يكون أحدهم قاضيا لبنانيا ويكون اثنان منهم قاضيين دوليين؛
 - ج. في حال إنشاء دائرة ابتدائية ثانية، تتشكل تلك الدائرة أيضا على النحو الوارد في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه؛
 - د. خمسة قضاة يعملون في دائرة الاستئناف، اثنان منهم قاضي ان لبناني ان وثلاثة منهم قضاة دوليون؛
 - هـ. قاضيان مناويان، أحدهما لبناني والآخر دولي.
4. يتعين أن يكون القضاة أشخاصا على خلق رفيع، وأن تتوفر فيهم صفات التجرد والنزاهة، ويتمتعون بالخبرة القانونية الواسعة. ويتعين أن يتمتع القضاة بالاستقلال في أدائهم لوظائفهم، ولا يجوز لهم أن يقبلوا أو يلتمسوا توجيهات من أي حكومة أو من أي مصدر آخر.

5. أ. يعين الأمين العام القضاة اللبنانيين للعمل في الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف أو ليعمل أحدهم قاضيا مناوبا، وذلك من قائمة تتألف من اثني عشر شخصا تقدمها الحكومة بناء على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى في السلطة القضائية اللبنانية.
- ب. يعين الأمين العام القضاة الدوليين للعمل في مناصب قاضي الإجراءات التمهيدية، أو قاضي دائرة ابتدائية، أو قاضي دائرة استئناف، أو قاض مناوب، بناء على ترشيحات تقدمها الدول بدعوة من الأمين العام، وكذلك من أشخاص مختصين.
- ج. تتشاور الحكومة والأمين العام بشأن تعيين القضاة.
- د. يعيّن الأمين العام القضاة، بناء على توصية من فريق اختيار يكون قد أنشأه بعد إطلاع مجلس الأمن على نيته القيام بذلك . ويتشكل فريق الاختيار من قاضيين، يعملان حاليا في محكمة دولية أو تقاعدا عن العمل، ومن ممثل للأمين العام.
6. بناء على طلب القاضي الذي يتزأس دائرة ابتدائية، يجوز لرئيس المحكمة الخاصة، لمصلحة العدالة، تكليف قضاة مناوبين بحضور كل مرحلة من مراحل المحاكمة وللحلول محل أي قاض ليس بوسعه مواصلة عمله.
7. يعين القضاة لفترة ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينهم لفترة أخرى يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة.
8. تؤخذ في الاعتبار الكامل فترة الخدمة التي يقضيها القضاة اللبنانيون المعينون للعمل في المحكمة الخاصة أثناء عملهم فيها عند رجوعهم إلى العمل في الهيئات القضائية الوطنية اللبنانية التي فرغتهم لتلك الفترة ويعاد إدماجهم في مركز وظيفي لا يقل مستواه عن مستوى مركزهم السابق.

المادة 3: تعيين المدعي العام ونائب المدعي العام

1. يُعيّن الأمين العام، بعد التشاور مع الحكومة، مدعيا عاما لمدة ثلاث سنوات. ويجوز إعادة تعيين المدعي العام لفترة أخرى يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة.
2. يعين الأمين العام المدعي العام، بناء على توصية من فريق اختي ار يكون قد أنشأه بعد إطلاع مجلس الأمن على نيته القيام بذلك . ويتألف فريق الاختيار من قاضيين، يعملان حاليا في محكمة دولية أو تقاعدا عن العمل، ومن ممثل الأمين العام.
3. تُعيّن الحكومة، بالتشاور مع الأمين العام والمدعي العام، نائبا للمدعي العام من لبنان لمساعدة المدعي العام في إجراء التحقيقات والملاحقات.

4. يتعين أن يتحلى المدعي العام ونائب المدعي العام بالخلق الرفيع وأن يكونا على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والخبرة الواسعة في إجراء التحقيقات والملاحقات المتعلقة بالدعاوى الجنائية . ويتمتع المدعي العام ونائب المدعي العام بالاستقلالية في أداء وظائفهما ولا يجوز أن يقبلأ أو يلتمسأ توجيهات من أي حكومة أو من أي مصدر آخر.
5. يٌساعد المدعي العام موظفون لبنا نيون وموظفون دوليون بالعدد اللازم لأداء الوظائف المنوطة به بفعالية وكفاءة.

المادة 4: تعيينُ سَجَل

1. يٌعيّن الأمين العامُ سجلا يكون مسؤولا عن توفير الخدمات للدوائر ومكتب المدعي العام، وعن تعيين جميع موظفي الدعوا إدارة شؤونهم . كما يتولى إدارة موارد المحكمة الخاصة المالية والبشرية.
2. يكون للمُ سَجَل من موظفي الأمم المتحدة . ويعين لفترة ثلاث سنوات ويجوز إعادة تعيينه لفترة أخرى يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة.

المادة 5: تمويل المحكمة الخاصة

1. يتم تحمل نفقات المحكمة الخاصة على النحو التالي:
- أ. تُحْمَل نسبة واحد وخمسين في المائة من النفقات للتبرعات الواردة من الدول؛
- ب. تتحمل حكومة لبنان تسعة وأربعين في المائة من نفقات المحكمة.
2. من المفهوم أن الأمين العام سيبدأ عملية إنشاء المحكمة متى ما توفرت لديه مساهمات فعلية كافية لتمويل إنشاء المحكمة وعملها لمدة إثني عشر شهرا، فضلا عن تبرعات معلنة تعادل النفقات المتوقعة لفترة ال ٢٤ شهرا التالية من عمل المحكمة . وفي حال عدم كفاية التبرعات لتنفيذ المحكمة لولايتها، يقوم الأمين العام ومجلس الأمن باستكشاف وسائل بديلة لتمويل المحكمة.

المادة 6: لجنة الإدارة

يتشاور الطرفان بشأن إنشاء لجنة الإدارة.

المادة 7: الأهلية القانونية

تكون للمحكمة الخاصة الأهلية القانونية اللازمة لما يلي:

- أ. التعاقد؛
- ب. حيازة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها؛
- ج. حق التقاضي؛
- د. إبرام اتفاقات مع الدول وفق ما يقتضيه أداؤها لوظائفها وعمل المحكمة.

المادة 8: مقر المحكمة الخاصة

1. يكون مقر المحكمة الخاصة خارج لبنان . ويحدد مكان المقر بعد إيلاء المراعاة الواجبة لاعتبارات العدالة والإنصاف ، فضلا عن الاعتبارات الأمنية والكفاءة الإدارية، بما في ذلك حقوق المجني عليها إمكانية استدعاء الشهود، وذلك رهنا بإبرام اتفاق مقر بين الأمم المتحدة والحكومة والدولة المضيفة للمحكمة.
2. يجوز للمحكمة أن تجتمع خارج مقرها إذا ارتأت أن ذلك ضروري لاضطلاعها بوظائفها بفعالية.
3. يُنشأ مكتب للمحكمة الخاصة في لبنان من أجل إجراء التحقيقات ، رهنا بإبرام الترتيبات المناسبة مع الحكومة.

المادة 9: رمة المباني والمحفوظات وجميع المستندات الأخرى

1. مباني مكتب المحكمة الخاصة في لبنان مصنونة . وعلى السلطات المختصة اتخاذ الإجراءات المناسبة والتي قد تكون ضرورية لكفالة عدم نزع ملكية المحكمة الخاصة لكل أو بعض مبانيها دون موافقة المحكمة صراحة على ذلك.
2. تكون لممتلكات مكتب المحكمة الخاصة في لبنان وأمواله وموجوداته، أي كان موقعها وحائزها، الحصانة من التفتيش والحجز والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية وأي شكل آخر من أشكال التعرض، سواء بإجراءات تنفيذية أو إدارية أو قضائية أو تشريعية.
3. محفوظات مكتب المحكمة الخاصة في لبنان مصنونة، وكذلك بصفة عامة جميع المستندات والمواد التي تقدم إليه أو يمتلكها أو يستخدمها، أي كان موقعها وحائزها.

المادة 10: الأموال والموجودات وسائر الممتلكات

تكون لمكتب المحكمة الخاصة وأمواله وموجوداته وسائر ممتلكاته في لبنان، أي كان موقعها وحائزها، الحصانة من جميع أشكال الإجراءات القانونية إلا إذا تنازلت المحكمة صراحة عن حصانتها في حالة بعينها. على أنه من المفهوم أن أي تنازل عن الحصانة لا يشمل أي إجراء من إجراءات التنفيذ.

المادة 11: امتيازات وحصانات القضاة والمدعي العام ونائب المدعي العام والمسجل ورئيس مكتب الدفاع

1. يتمتع القضاة والمدعي العام ونائبه والمسجل ورئيس مكتب الدفاع، أثناء وجودهم في لبنان، بالامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.
2. يُمنح القضاة والمدعي العام ونائب المدعي العام والمسجل ورئيس مكتب الدفاع هذه الامتيازات والحصانات لفائدة المحكمة الخاصة لا للمنفعة الشخصية للأفراد ذاتهم. ويكون من حق الأمين العام وواجبه، بالتشاور مع رئيس المحكمة، التنازل عن الحصانة في أي حالة لا ينال فيها هذا التنازل من الغرض الذي منحت الحصانة لأجله.

المادة 12: امتيازات وحصانات الموظفين الدوليين واللبنانيين

1. يُمنح الموظفون اللبنانيون والدوليون التابعون لمكتب المحكمة الخاصة في لبنان، أثناء وجودهم في لبنان، الامتيازات والحصانات التالية:
 - أ. الحصانة من الملاحقة فيما يتعلق بالكلام الملفوظ أو المكتوب وكل الأفعال الصادرة عنهم بصفتهم الرسمية. ويستمر منح هذه الحصانة بعد انتهاء عملهم في مكتب المحكمة الخاصة؛
 - ب. الإعفاء من الضرائب على المرتبات والعلاوات والمخصصات المدفوعة لهم.
2. يمنح الموظفون الدوليون علاوة على ذلك ما يلي:
 - أ. الحصانة من القيود المتعلقة بالهجرة؛
 - ب. الحق في إحضار منقولاتهم وأمتعتهم في أول مرة يتولون فيها مهامهم الرسمية في لبنان، معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، باستثناء ما يُدفع لقاء الخدمات.
3. يُمنح موظفو مكتب المحكمة الخاصة هذه الامتيازات والحصانات لفائدة المحكمة لا لمنفعتهم الشخصية. ويكون من حق وواجب مسجل المحكمة، التنازل عن الحصانة، في أي حالة بعينها لا ينال فيها هذا التنازل من الغرض الذي منحت الحصانة لأجله.

المادة 13: محامو الدفاع

1. تكفل الحكومة لمحامي الدفاع عن مشتبه فيه أو متهمٍ مثل أمام المحكمة الخاصة بهذه الصفة ألا يتعرض أثناء وجوده في لبنان لأي إجراء يمكن أن يؤثر على أدائه لمهامه بحرية واستقلالية.
2. يُمنح محامي الدفاع بوجه خاص، ما يلي:
 - أ. الحصانة من الاعتقال أو الاحتجاز ومن الحجز على أمتعته الشخصية؛
 - ب. حرمة جميع المستندات المتعلقة بأداء عمله في الدفاع عن المشتبه فيه أو المتهم؛
 - ج. الحصانة من الولاية القضائية الجنائية أو المدنية فيما يتعلق بالكلام الملفوظ أو المكتوب وما يصدر عنه من أفعال باعتباره محامي دفاع. ويستمر منح هذه الحصانة بعد انتهاء عمله في الدفاع عن المشتبه فيه أو المتهم؛
 - د. الحصانة من أي قيود تتعلق بالهجرة في أثناء إقامته وكذلك في أثناء سفره إلى المحكمة وعودته منها.

المادة 14: أمن وسلامة وحماية الأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق

تتخذ الحكومة تدابير فعالة ومناسبة لتوفير مستوى مناسب من الأمن والسلامة والحماية لموظفي مكتب المحكمة الخاصة ولغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق، أثناء وجودهم في لبنان. وتتخذ جميع الخطوات المناسبة، في حدود قدراتها، لحماية المعدات والمباني التابعة لمكتب المحكمة الخاصة من الهجمات أو من أي أعمال تحول دون أداء المحكمة لمهامها.

المادة 15: التعاون مع المحكمة الخاصة

1. تتعاون الحكومة مع جميع أجهزة المحكمة الخاصة ولا سيما مع المدعي العام ومحامي الدفاع، في جميع مراحل الدعوى تُسَدَّ هَلْ وصول المدعي العام ومحامي الدفاع إلى ما يتطلبه التحقيق من مواقع وأشخاص ومستندات ذات صلة.
2. تستجيب الحكومة، دون تأخير لا مبرر له، لأي طلب للمساعدة تقدمه المحكمة الخاصة أو أمر تصدره الدوائر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:
 - أ. تحديد هوية الأشخاص وأماكن تواجدهم؛
 - ب. تبليغ المستندات؛

- ج. القبض على الأشخاص أو احتجازهم؛
د. إحالة المتهم إلى المحكمة.

المادة 16: العفو العام

تتعهد الحكومة بعدم إصدار عفو عام بحق أي شخص يرتكب أي جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة الخاصة . والعفو العام الصادر بحق أي من هؤلاء الأشخاص أو بخصوص أي من هذه الجرائم لا يحول دون الملاحقة.

المادة 17: الترتيبات العملية

تحقيقاً لفاعلية عمل المحكمة الخاصة والتكاليف:

- أ. تُتخذ الترتيبات الملائمة لكفالة تنسيق الانتقال من أنشطة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 1595 (2005)، إلى أنشطة مكتب المدعي العام.
ب. يتسلم قضاة الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف مهامهم في موعد يحدده الأمين العام بالتشاور مع رئيس المحكمة الخاصة . وفي انتظار تحديد ذلك الموعد يُدعى قضاة الدائرتين إلى الاجتماع ، حسب الاقتضاء، لمعالجة المسائل التنظيمية، أو إلى القيام بواجباتهم عندما يُطلب منهم ذلك.

المادة 18: تسوية المنازعات

يُسوَّى أي نزاع بين الطرفين بشأن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه ، بالتفاوض أو بأي طريقة أخرى للتسوية يتفق عليها الطرفان.

المادة 19: بدء النفاذ ومباشرة المحكمة الخاصة أعمالها

1. يبدأ نفاذ هذا الاتفاق في اليوم التالي لإخطار الحكومات المتحدة خطياً باكتمال الشروط القانونية لبدء النفاذ.
2. تباشر المحكمة الخاصة أعمالها في موعد يحدده الأمين العام بالتشاور مع الحكومة، آخذاً في اعتباره التقدم المحرز في عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

المادة 20: التعديل

يجوز تعديل هذا الاتفاق عن طريق اتفاق خطي بين الطرفين.

المادة 21: مدة الاتفاق

1. يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ مباشرة المحكمة الخاصة عملها.
2. بعد مضي ثلاث سنوات على بدء عمل المحكمة الخاصة، يقوم الطرفان بالتشاور مع مجلس الأمن، باستعراض ما تحرزته من تقدم في أعمالها. وإذا لم تكتمل أنشطة المحكمة في نهاية فترة الثلاث سنوات، يُمدد الاتفاق للسماح للمحكمة بإنجاز عملها، وذلك لمدة (أو مدد) إضافية يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة ومجلس الأمن.
3. يستمر، بعد انتهاء هذا الاتفاق، مفعول الأحكام المتعلقة بحرمة أموال مكتب المحكمة الخاصة في لبنان وموجوداته ومحفوظاته ومستنداته، وبامتيازات وحصانات الأشخاص المشار إليهم في هذا الاتفاق، إضافة إلى الأحكام ذات الصلة بمحامي الدفاع وحماية المجني عليهم والشهود.

وإثباتاً لما تقدم ، وقع هذا الاتفاق ممثلاً الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية اللبنانية ، المفوضان حسب الأصول.

حرر في _____ بتاريخ _____ 2006 ، في ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، متساوية في الحجية.

عن الجمهورية اللبنانية

عن الأمم المتحدة

ضميمة

النظام الأساسي للمحكمة الخاصة للبنان

إن المحكمة الخاصة للبنان (المشار إليها فيما يلي باسم "المحكمة الخاصة") المنشأة بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية يُشار إليه فيما يلي باسم "الاتفاق")، عملاً بقرار مجلس الأمن 1664 (2006) المؤرخ 29 آذار/ مارس 2006، الذي استجاب فيه المجلس لطلب الحكومة اللبنانية بإنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين، سوف تمارس عملها وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي.

الفرع الأول: الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق

المادة 1: الاختصاص القضائي للمحكمة الخاصة

يكون للمحكمة الخاصة اختصاص على الأشخاص المسؤولين عن الهجوم الذي وقع في 14 شباط / فبراير 2005 وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وإلى مقتل أو إصابة أشخاص آخرين . وإذا رأت المحكمة أن هجمات أخرى وقعت في لبنان في الفترة بين 1 تشرين الأول / أكتوبر 2004 و12 كانون الأول / ديسمبر 2005، أو في أي تاريخ لاحق آخر يقرره الطرفان ويوافق عليه مجلس الأمن، هي هجمات متلازمة وفقاً لمبادئ العدالة الجنائية وأن طبيعتها وخطورتها مماثلتان لطبيعة وخطورة الهجوم الذي وقع في 14 شباط / فبراير 2005، فإن المحكمة يكون لها اختصاص على الأشخاص المسؤولين عن تلك الهجمات . ويشمل هذا التلازم، على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من العوامل التالية: القصد الجنائي (الدافع)، والغاية من وراء الهجمات، وصفة الضحايا المستهدفين، ونمط الهجمات (أسلوب العمل)، والجناة.

المادة 2: القانون الجنائي الواجب التطبيق

رهناً بأحكام هذا النظام الأساسي ، يسري ما يلي على الملاحقة القضائية والمعاقبة على الجرائم المشار إليها في المادة 1:

أ. أحكام قانون العقوبات اللبناني المتعلقة بالملاحقة والمعاقبة على الأعمال الإرهابية والجرائم والجنح التي تُرتكب ضد حياة الأشخاص وسلامتهم الشخصية؛ والتجمعات غير المشروعة؛

وعدم الإبلاغ عن الجرائم والجنح، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالعناصر المادية للجريمة والمشاركة فيها والتآمر لارتكابها؛

ب. لمادتان 6 و 7 من القانون اللبناني المؤرخ 11 كانون الثاني / يناير 1658 بشأن "تشديد العقوبات على العصيان والحرب الأهلية والتقاتل بين الأديان".

المادة 3: المسؤولية الجنائية الفردية

1. يتحمل الشخص مسؤولية فردية عن الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة الخاصة إذا كان ذلك الشخص ضالعا في أحد الأفعال التالية:

أ. ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا النظام الأساسي أو المساهمة فيها كشريك أو تنظيمها أو توجيه الآخرين لارتكابها؛ أو

ب. المساهمة بأي طريقة أخرى في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة 2 من هذا النظام الأساسي ضمن مجموعة من الأشخاص يعملون على تحقيق هدف مشترك، عندما تكون هذه المساهمة مقصودة أو يكون هدفها تصعيد النشاط الإجرامي العام للمجموعة، أو تحقيق هدف المجموعة أو معرفة المجموعة لارتكاب الجريمة.

2. وفيما يتصل بالعلاقة بين الرئيس والمرووس، يتحمل الرئيس المسؤولية الجنائية عن أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 من هذا النظام الأساسي، والتي يرتكبها مرووسون يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليتين، نتيجة لعدم سيطرته سيطرة سليمة على هؤلاء المرووسين، حيث:

أ. يكون الرئيس قد عرف أو تجاهل عن عمد أية معلومات تبين بوضوح أن مرووسيه يرتكبون أو هم على وشك أن يرتكبوا تلك الجرائم؛

ب. تتعلق الجرائم بأنشطة تدرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعليتين للرئيس؛

ج. لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب مرووسيه لتلك الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والملاحقة القضائية.

3. لا يُعفى مرتكب الجريمة من المسؤولية الجنائية لك و نه تصرف بأمر من رئيسه، إلا أنه يجوز للمحكمة الخاصة أن تنظر في تخفيف العقوبة إذا رأت في ذلك استيفاء لمقتضيات العدالة.

المادة 4: الاختصاص المشترك

1. للمحكمة الخاصة والمحاكم الوطنية في لبنان اختصاص مشترك . وتكون للمحكمة الخاصة ضمن اختصاصها أسبقية على المحاكم الوطنية في لبنان.

2. في موعد يحدده الأمين العام، على ألا يتجاوز شهرين بعد تسلم المدعي العام مهامه، تطلب المحكمة الخاصة من السلطة القضائية الوطنية المعروضة عليها قضية الهجوم على رئيس الوزراء رفيق الحريري وآخريين، أن تتنازل عن اختصاصها . وتحيل السلطة القضائية اللبنانية إلى المحكمة الخاصة نتائج التحقيق ونسخة من سجلات المحكمة إن وجدت ويُنقل الأشخاص المحتجزون رهن التحقيق إلى عهدة المحكمة.

3. أ. بناء على طلب المحكمة الخاصة ، فإن السلطة القضائية الوطنية المعروض عليها أي من الجرائم الأخرى المرتكبة في الفترة من 1 تشرين الأول / أكتوبر 2004 إلى 12 كانون الأول /ديسمبر 2005، أو في تاريخ لاحق يحدد عملاً بالمادة 1، تحيل إلى المحكمة نتائج التحقيق ونسخة من سجلات المحكمة إن وجدت، إلى المدعي العام لمراجعتها.

ب. بناء على طلب إضافي من المحكمة، تتنازل السلطة الوطنية المعنية عن اختصاصها لصالح المحكمة . وتحيل إلى المحكمة الخاصة نتائج التحقيق ونسخة من سجلات المحكمة، إن وجدت، كما يُحال الأشخاص المحتجزون رهن التحقيق في أي من هذه القضايا إلى عهدة المحكمة.

ج. تُطلع السلطات القضائية الوطنية المحكمة بانتظام على التقدم المحرز في تحقيقاتها، في أي مرحلة من مراحل الإجراءات، أن تطلب رسمياً من السلطة القضائية الوطنية التنازل عن اختصاصها.

المادة 5: عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين

1. لا تجوز محاكمة شخص أمام محكمة وطنية في لبنان على أفعال إذا كان قد سبقته محاكمته عليها أمام المحكمة الخاصة.

2. يجوز للمحكمة الخاصة أن تحاكم شخصاً سبقته محاكمته أمام محكمة وطنية إذا كانت إجراءات المحكمة الوطنية تقتصر إلى الحياد أو الاستقلال، أو إذا كانت موجهة نحو حماية المتهم من المساءلة وولية الجنائية عن جرائم داخلية في اختصاص المحكمة، أو لم يكن الادعاء قد أدى دوره بالعناية الواجبة.

3. تراعي المحكمة الخاصة، عند النظر في العقوبة التي توقعها على شخص أُدين بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي، مدة العقوبة التي قضاها الشخص ذاته لنفس الفعل بقرار من إحدى المحاكم الوطنية.

المادة 6: العفو العام

لا يحول العفو العام الممنوح لأي شخص عن أي جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة الخاصة دون ملاحقة ذلك الشخص.

الفرع الثاني: تنظيم المحكمة الخاصة

المادة 7: هيئات المحكمة الخاصة

تتكون المحكمة الخاصة من الهيئات التالية:

- أ. الدوائر، وتشمل قاضٍ للإجراءات التمهيدية، ودائرة ابتدائية، ودائرة استئناف؛
- ب. مكتب المدعي العام؛
- ج. قلم المحكمة؛
- د. مكتب الدفاع.

المادة 8: تكوين الدوائر

1. تتكون الدوائر مما يلي:

- أ. قاضي إجراءات تمهيدية دولي واحد؛
- ب. تتكون الدائرة الابتدائية من ثلاثة قضاة، أحدهم لبناني والآخران دوليان؛
- ج. تتكون دائرة الاستئناف من خمسة قضاة، اثنان منهم لبنانيان والثلاثة الآخرون دوليون؛
- د. قاضيان مناويان أحدهما لبناني والآخر دولي.

2. ينتخب كل من قضاة دائرة الاستئناف وقضاة الدائرة الابتدائية قاضياً لرئاسة الجلسات يقوم بتنظيم سير الإجراءات في الدائرة التي انتُخب فيها . ويكون رئيس دائرة الاستئناف هو نفسه رئيس المحكمة الخاصة.

3. يجوز لرئيس المحكمة الخاصة، بناء على طلب رئيس الدائرة الابتدائية استيفاءً لمقتضيات العدالة، تكليف القاضيين المناوبين بحضور كل مرحلة من مراحل المحاكمة وبالطول محل أي قاض لا يكون بوسعه مواصلة حضور الجلسات.

المادة 9: مؤهلات القضاة وتعيينهم

1. يتعين أن يكون القضاة أشخاصا على خلق رفيع، وأن تتوفر فيهم صفتا التجرد والتراهة، مع خبرة قضائية واسعة . ويتمتع القضاة بالاستقلال في أداء مهامهم، ولا يجوز لهم أن يقبلوا أو يلتمسوا تعليمات من أية حكومة أو من أي مصدر آخر.
2. يولى الاعتبار الواجب في التشكيل العام للدوائر، للكفاءة المشهود بها للقضاة في مجالي القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وفي القانون الدولي.
3. يعين القضاة من قبل الأمين العام، على نحو ما تنص عليه المادة ٢ من الاتفاق، لمدة ثلاث سنوات . ويجوز إعادة تعيينهم لمدة إضافية يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة.

المادة 10: سلطات رئيس المحكمة الخاصة

1. يقوم رئيس المحكمة الخاصة، بالإضافة إلى مهامه القضائية، بتمثيل المحكمة، وهو مسؤول عن سير أعمالها بفعالية، وعن حسن سير العدالة.
2. يقدم رئيس المحكمة الخاصة تقريرا سنويا عن عمل المحكمة وأنشطتها إلى الأمين العام وإلى الحكومة اللبنانية.

المادة 11: المدعي العام

1. يتولى المدعي العام مسؤولية التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن جرائم داخلية في اختصاص المحكمة الخاصة، و ملاحقتهم .و ضمنا لحسن سير العدالة ، يجوز للمدعي العام أن يقرر توجيه تهمة مشتركة إلى أشخاص متهمين بنفس الجريمة أو بجرائم مختلفة ارتكبت في سياق نفس العملية.
2. يعمل المدعي العام باستقلال باعتباره هيئة منفصلة من هيئات المحكمة الخاصة. ولا يجوز له أن يطلب أو أن يتلقى تعليمات من أي حكومة أو من أي مصدر آخر.
3. يعين المدعي العام من قبل الأمين العام، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاق، لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة تعيينه لمدة إضافية يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة .

- وبتعيين أن يكون المدعي العام على خل ق رفيع وأن يتوفر فيه أعلى مستوى من الكفاءة المهنية، وأن يتمتع بخبرة واسعة في إجراء التحقيقات والمحاكمات في القضايا الجنائية.
4. يساعد المدعي العام نائب مدع عام لبناني الجنسية، وموظفون لبنانيون ودوليون آخرون، حسب ما تقتضيه الحاجة لأداء المهام المسندة إليه أداء يتسم بالفعالية والكفاءة.
5. تكون لمكتب المدعي العام سلطة استجواب المشتبه فيهم والمجني عليهم والشهود، وجمع الأدلة وإجراء التحقيقات الميدانية . ويحصل المدعي العام على المساعدة من السلطات اللبنانية المعنية في أداء هذه المهام، حسب الاقتضاء.

المادة 12: قلم المحكمة

1. يتولى قلم المحكمة الخاصة مسؤولية إدارة المحكمة وتقديم الخدمات لها، تحت إشراف رئيس المحكمة.
2. يتألف قلم المحكمة من مسجل ومن يلزم من الموظفين الآخرين.
3. يعين الأمين العام المسجل بين موظفي الأمم المتحدة. ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة تعيينه لمدة إضافية يحددها الأمين العام بالتشاور مع الحكومة.
4. ينشئ المسجل وحدة للمجني عليهم والشهود ضمن قلم المحكمة. وتتخذ هذه الوحدة، بالتشاور مع مكتب المدعي العام، تدابير لحماية سلامة المجني عليهم والشهود وعافيتهم البدنية والنفسية، وصون كرامتهم وخصوصيتهم، و تقديم المساعدات الملائمة الأخرى للشهود الذينهم تُلون أمام المحكمة الخاصة، ولغيرهم ممن يتعرضون للخطر بسبب إدلاء أولئك الشهود بشهاداتهم.

المادة 13: مكتب الدفاع

1. يعين الأمين العام، بالتشاور مع رئيس المحكمة الخاصة، رئيس مكتب دفاع مستقلا يتولى المسؤولية عن تعيين موظفي المكتب ووضع لائحة بأسماء محامي الدفاع.
2. يقوم مكتب الدفاع، الذي يمكن أن يشمل أيضا وكيل دفاع عام واحدا أو أكثر، بحماية حقوق الدفاع، وتقديم الدعم والمساعدة لمحامي الدفاع ولمستحيي المساعدة القانونية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إجراء البحوث القانونية وجمع الأدلة وإسداء المشورة، والمثول أمام قاضي الإجراءات التمهيدية أو إحدى الدائرتين بخصوص مسائل معينة.

المادة 14: اللغات الرسمية ولغات العمل

اللغات الرسمية للمحكمة الخاصة هي العربية والفرنسية والإنكليزية . وعند الشروع في إجراءات أي قضية، يجوز لقاضي الإجراءات التمهيدية أو إحدى الدائرتين تقرير استخدام إحدى هذه اللغات أو اثنتين منها كلغات عمل حسب المقتضى.

الفرع الثالث: حقوق المدعى عليهم والمجني عليهم

المادة 15: حقوق المشتبه فيهم أثناء التحقيق

لا يجوز إجبار أي مشتبه فيه يخضع للاستجواب من قبل المدعي العام على تجريم نفسه أو على الإقرار بالذنب . وتكون للمشتبه فيه الحقوق التالية التي يعلمه بها المدعي العام قبل الاستجواب بلغة يتكلمها ويفهمها:

أ. الحق في إعلامه بوجود أسباب للاعتقاد بأنه ارتكب جريمة من اختصاص المحكمة الخاصة؛

ب. الحق في التزام الصمت، بدون أن يؤخذ ذلك الصمت في الاعتبار في إدانته أو تبرئته، والحق في تنبيهه إلى أن أي تصريح يصدر عنه سوف يُسجل وقد يستخدم كدليل؛

ج. الحق في الحصول على المساعدة القانونية التي يختارها، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية التي يقدمها مكتب الدفاع متى ما اقتضت مصلحة العدالة ذلك وعندما لا تكون لدى المشتبه فيه الموارد الكافية لدفع تكاليف تلك المساعدة؛

د. الحق في الحصول مجاناً على مساعدة مترجم شفوي إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في الاستجواب؛

هـ. الحق في أن يجري استجوابه في حضور محام، ما لم يتنازل الشخص طواعية عن حقه في الاستعانة بمحام.

المادة 16: حقوق المتهم

1. يكون جميع المتهمين متساوين أمام المحكمة الخاصة.

2. يكون من حق المتهم أن تُسمع أقواله على نحو يتسم بالإنصاف والعلانية، رهنا بالتدابير التي تأمر بها المحكمة الخاصة من أجل حماية المجني عليهم والشهود.
3. أ. يعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي.
ب. يقع على المدعي العام عبء إثبات أن المتهم مذنب؛
ج. يتعين على الدائرة المختصة أن تقتنع اقتناعاً لا يرقى إليه شك معقول، بأن المتهم مذنب قبل إصدار حكمها بإدانته.
4. يكون من حق المتهم، عند البت في أية تهمة موجهة إليه عملاً بهذا النظام الأساسي، أن تتوافر له، على أساس المساواة الكاملة، الضمانات التالية كحد أدنى:
أ. أن يبلغ في أقرب وقت وبالتفصيل، و بلغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وبسببها؛
ب. أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه والتخاطب بدون عوائق مع المحامي الذي يختاره؛
ج. أن يحاكم دون تأخير لا موجب له؛
د. أن تتم، رهناً بأحكام المادة ٢٢، محاكمته في حضوره وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو من خلال مساعدة قانونية يختارها بنفسه؛ وأن يتم إطلاعه على حقه في المساعدة القانونية إذا لم تتوافر له تلك المساعدة؛ وأن تكفل له المساعدة القانونية في كل حالة تقتضي فيها مصلحة العدالة ذلك، بدون أن يتحمل أي تكاليف في أي حالة من هذا القبيل إذا لم يكن يملك الموارد الكافية لدفع تكاليف تلك المساعدة؛
هـ. أن يستجوب أو يطلب استجواب شهود الإثبات، وأن يكفل له مثل شهود النفي واستجوابهم بنفس الشروط المتعلقة بشهود الإثبات؛
و. أن يدرس جميع الأدلة التي تستخدم ضده خلال المحاكمة وفقاً لأحكام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة؛
ز. أن توفر له مجاناً مساعدة مترجم شفوي إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة الخاصة؛
ح. ألا يجبر على أن يشهد ضد نفسه أو على الإقرار بالذنب.
5. يجوز للمتهم أن يدلي بإفاداته في المحكمة في أي مرحلة من مراحل إجراءاتها، شريطة أن تكون تلك الإفادات ذات صلة بالقضية قيد النظر. وتقرر الدوائر القوة الثبوتية لهذه الإفادات، إن وجدت.

المادة 17: حقوق المجني عليهم

تسمح المحكمة الخاصة للمجني عليهم، حيثما تتأثر مصالحهم الشخصية، بعرض آرائهم وهواجسهم والنظر فيها في أي مرحلة من مراحل الإجراءات يراها قاضي الإجراءات التمهيدية أو الدائرة التمهيدية مناسبة وعلى نحو لا يمس أو يتعارض مع حقوق المتهم ومع مقتضيات إجراء محاكمة عادلة ونزيهة . ويجوز للممثلين القانونيين للمجني عليهم عرض هذه الآراء والهواجس متى ما رأى قاضي الإجراءات التمهيدية أو الدائرة التمهيدية ذلك ملائماً.

الفرع الرابع: سير الإجراءات

المادة 18: الإجراءات التمهيدية للمحاكمة

1. يتولى قاضي الإجراءات التمهيدية النظر في قرار الاتهام . فإذا ما اقتنع بأن المدعي العام قد قرر الملاحقة في ضوء القرائن، فإنه يع مد إلى تثبيت قرار الاتهام . أما إذا لم يقتنع بذلك فإنه يرد القرار .
2. يجوز لقاضي الإجراءات التمهيدية ، بناء على طلب المدعي العام، أن يصدر الأوامر والمذكرات لاعتقال الأشخاص أو نقلهم، أو أي أوامر أخرى، حسبما يقتضيه سير التحقيق ومن أجل التحضير لمحاكمة عادلة وسريعة.

المادة 19: الأدلة التي تم جمعها قبل إنشاء المحكمة الخاصة

تتلقى المحكمة الأدلة التي تم جمعها فيما يتصل بقضايا خاضعة لنظر المحكمة الخاصة، قبل إنشاء المحكمة، وقامت بجمعها السلطات الوطنية في لبنان أو لجنة التحقيق الدولية المستقلة وفقاً لولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن 1595 (2005) والقرارات اللاحقة. وتقرر دوائر المحكمة مقبولة هذه الأدلة عملاً بالمعايير الدولية المتعلقة بجمع الأدلة . ويعود لدوائر المحكمة تقييم أهمية هذه الأدلة.

المادة 20: بدء إجراءات المحاكمة وسيرها

1. تتلو الدائرة الابتدائية قرار الاتهام على المتهم، وتنتيقن من احترام حقوق المتهم، وتتأكد من فهم المتهم لقرار الاتهام، وتوجه المتهم بالرد على الاتهام.
2. ما لم تقرر الدائرة الابتدائية خلاف ذلك لمصلحة العدالة، يبدأ استجواب الشهود بأسئلة يطرحها القاضي الذي يرأس الجلسة، تعقبها أسئلة يطرحها أعضاء الدائرة الآخرين ، والمدعي العام، والدفاع.

3. يجوز للدائرة الابتدائية في أي مرحلة من مراحل المحاكمة أن تقرر، بناء على طلب أو من تلقاء نفسها، استدعاء شهود إضافيين و/أو الأمر بتقديم أدلة إضافية.
4. تكون الجلسات علنية ما لم تقرر الدائرة الابتدائية عقد الإجراءات في غرفة المذاكرة وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

المادة 21: سلطات الدوائر

1. على المحكمة الخاصة أن تحصر المحاكمة الابتدائية إجراءات الاستئناف وإجراءات إعادة النظر في جلسات استماع سريعة للمسائل التي يثيرها كل من التهم، أو أسباب الاستئناف أو إعادة النظر . وعلى المحكمة أن تتخذ تدابير صارمة للحيلولة دون أي إجراء من شأنه أن يتسبب في تأخير غير مبرر .
2. يجوز للدائرة أن تقبل بأي دليل ذي صلة تعتبر أن له قوة ثبوتية واستبعاد كل دليل تكونه قوته الثبوتية أدنى مما تقتضيه ضرورة ضمان محاكمة عادلة.
3. يجوز للدائرة استلام الأدلة من الشهود شفاهة، أو خطيا، متى ما اقتضت مصلحة العدالة ذلك.
4. في الحالات غير المنصوص عليها في ال قواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، تطبق الدائرة قواعد الإثبات التي من شأنها أن تؤدي بأفضل السبل إلى البت العادل في المسألة المعروضة عليها والتي تتناغم مع روح النظام الأساسي ومبادئ القانون العامة.

المادة 22: المحاكمات الغيابية

1. تجري المحكمة الخاصة المحاكمة غيابيا إذا كان المتهم:
 - أ. قد تنازل صراحة وخطيا عن حقه في الحضور .
 - ب. لم يتم تسليمه إلى المحكمة من قبل سلطات الدولة المعنية؛
 - ج. قد توارى عن الأنظار، أو تعذر العثور عليه بعد اتخاذ جميع الخطوات المعقولة لضمان مثوله أمام المحكمة ولإبلاغه بالتهم التي ثبتها قاضي الإجراءات التمهيدية.
2. عند عقد الجلسات في غياب المتهم، تكفل المحكمة الخاصة ما يلي:
 - أ. أن المتهم قد أبلغ بقرار الاتهام أو تم تسليمها إليه، أو تم إخطاره بقرار الاتهام عن طريق النشر في وسائل الإعلام أو الاتصال في دولة إقامته أو جنسيته؛

- ب. أن يكون المتهم قد عين محاميا من اختياره، يقوم المتهم بدفع أتعابه، أو تقوم المحكمة بدفعها، إذا تبين أن المتهم معوز؛
- ج. متى رفض المتهم تعيين محام أو تعذر عليه ذلك، يتم تعيين المحامي من مكتب الدفاع لدى المحكمة بغية ضمان التمثيل الكامل لمصالح المتهم وحقوقه.
3. في حال الحكم بالإدانة غيابيا، يحق للمتهم الذي لم يعين محامي دفاع من اختياره أن يطلب إعادة محاكمته حضوريا أمام المحكمة الخاصة، ما لم يقبل بالحكم الصادر بحقه.

المادة 23: الحكم

يصدر الحكم بأغلبية قضاة الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف ويتلى علنا. ويكون الحكم معللا كتابة ويذيل بأي آراء مستقلة أو مخالفة.

المادة 24: العقوبات

1. تفرض الدائرة الابتدائية عقوبة السجن مدى الحياة أو لسنوات محددة على الشخص المدان. وعند تحديد مدة السجن للجرائم المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي، تستأنس الدائرة الابتدائية، حسب الاقتضاء، بالممارسة الدولية فيما يتعلق بأحكام السجن وبالممارسة المتبعة في المحاكم الوطنية اللبنانية.
2. ينبغي للدائرة الابتدائية عند توقيع العقوبات أن تأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل خطورة الجريمة والظروف الشخصية للشخص المدان.

المادة 25: تعويض المجني عليهم

1. يجوز للمحكمة الخاصة أن تحدد المجني عليهم الذين عانوا ضررا نتيجة للجرائم التي ارتكبتها المتهم الذي أدانته المحكمة.
2. يحيل المسجل إلى السلطات المختصة في الدولة الم عنية الحكم القاضي بإدانة المتهم بالجريمة التي أضرت بالمجني عليه.
3. استنادا إلى قرار المحكمة الخاصة وعملا بالتشريع الوطني ذي الصلة، يجوز للمجني عليهم أو الأشخاص المتقدمين بمطالبات نيابة عن المجني عليهم، سواء حددت المحكمة أولئك المجني

عليهم أم لا بموجب الفقرة 1 أعلاه، أن يقيموا دعوى أمام محكمة وطنية أو هيئة مختصة أخرى للحصول على التعويض.

4. لأغراض المطال بات التي يتم تقديمها بموجب الفقرة 3، يكون قرار المحكمة الخاصة نهائياً وملزماً فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للشخص المدان.

المادة 26: إجراءات الاستئناف

1. تنتظر دائرة الاستئناف في الاستئنافات المقدمة ممن أدانتهم الدائرة الابتدائية أو من المدعي العام على أساس ما يلي:

أ. وجود خطأ في مسألة قانونية يبطل القرار؛

ب. وجود خطأ في الوقائع تسبب في الاستئناف عن إحقاق الحق.

2. لدائرة الاستئناف أن تؤيد أو تنقض أو تعدل قرارات الدائرة الابتدائية.

المادة 27: إجراءات إعادة المحاكمة

1. إذا اكتشفت واقعة جديدة لم تكن معروفة وقت نظر الدعوى أمام الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف، وربما كانت عاملاً حاسماً في التوصل إلى الحكم، يجوز للشخص المدان أو للمدعي العام أن يقدم طلباً لإعادة النظر في الحكم.

2. يقدم طلب إعادة المحاكمة إلى دائرة الاستئناف. ولدائرة الاستئناف أن ترفض الطلب إذا اعتبرته لا يقوم على أساس وادّاء قررت وجاهة الطلب، يجوز لها، حسب الاقتضاء:

أ. إعادة عقد الدائرة الابتدائية؛

ب. الاحتفاظ باختصاصها بشأن المسألة.

المادة 28: القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

1. يضع قضاة المحكمة الخاصة، بأسرع ما يمكن بعد توليهم مناصبهم، القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لإدارة الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف، وقبول الأدلة، ومشاركة المجني عليهم، وحماية المجني عليهم والشهود وغير ذلك من المسائل المناسبة، ويجوز لهم تعديل تلك القواعد، حسب الاقتضاء.

2. يسترشد القضاة، في قيامهم بذلك، حسب الاقتضاء، بقانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، وكذلك بالمواد المرجعية الأخرى التي تتم عن أعلى معايير الإجراءات الجنائية الدولية، بغية ضمان محاكمة عادلة وسريعة.

المادة 29: تنفيذ الأحكام

1. تُقضى مدة السجن في الدولة التي يعينها رئيس المحكمة الخاصة من قائمة الدول التي أعربت عن استعدادها لقبول أشخاص مدانين من المحكمة.
2. ينظم قانون الدولة التي تنفذ الحكم أوضاع السجن وتكون خاضعة لرقابة المحكمة الخاصة. وتلتزم الدولة التي تنفذ الحكم بمدة العقوبة، رهنا بأحكام المادة 30 من هذا النظام الأساسي.

المادة 30: العفو الخاص أو تخفيف الأحكام

على الدولة التي يوجد الشخص المدان بأحد سجونها ويجيز قانونها إصدار عفو خاص عنه أو تخفيف الحكم الصادر عليه أن تخطر المحكمة الخاصة بذلك. ولا يجوز العفو الخاص أو تخفيف الحكم إلا إذا قرر ذلك رئيس المحكمة الخاصة، بالتشاور مع القضاة، على أساس مقتضيات العدالة ومبادئ القانون العامة.

Resolution 1757 (2007)
Adopted by the Security Council at its 5685th meeting, on 30 May 2007

The Security Council,

Recalling all its previous relevant resolutions, in particular resolutions 1595 (2005) of 7 April 2005, 1636 (2005) of 31 October 2005, 1644 (2005) of 15 December 2005, 1664 (2006) of 29 March 2006 and 1748 (2007) of 27 March 2007,

Reaffirming its strongest condemnation of the 14 February 2005 terrorist bombings as well as other attacks in Lebanon since October 2004,

Reiterating its call for the strict respect of the sovereignty, territorial integrity, unity and political independence of Lebanon under the sole and exclusive authority of the Government of Lebanon,

Recalling the letter of the Prime Minister of Lebanon to the Secretary-General of 13 December 2005 (S/2005/783) requesting inter alia the establishment of a tribunal of an international character to try all those who are found responsible for this terrorist crime, and the request by this Council for the Secretary-General to negotiate an agreement with the Government of Lebanon aimed at establishing such a Tribunal based on the highest international standards of criminal justice,

Recalling further the report of the Secretary-General on the establishment of a special tribunal for Lebanon on 15 November 2006 (S/2006/893) reporting on the conclusion of negotiations and consultations that took place between January 2006 and September 2006 at United Nations Headquarters in New York, the Hague, and Beirut between the Legal Counsel of the United Nations and authorized representatives of the Government of Lebanon, and the letter of its President to the Secretary-General of 21 November 2006 (S/2006/911) reporting that the Members of the Security Council welcomed the conclusion of the negotiations and that they were satisfied with the Agreement annexed to the Report,

Recalling that, as set out in its letter of 21 November 2006, should voluntary contributions be insufficient for the Tribunal to implement its mandate, the Secretary-General and the Security Council shall explore alternate means of financing the Tribunal,

Recalling also that the Agreement between the United Nations and the Lebanese Republic on the establishment of a Special Tribunal for Lebanon was signed by the Government of Lebanon and the United Nations respectively on 23 January and 6 February 2007,

Referring to the letter of the Prime Minister of Lebanon to the Secretary-General of the United Nations (S/2007/281), which recalled that the parliamentary majority has expressed its support for the Tribunal, and asked that his request that the Special Tribunal be put into effect be presented to the Council as a matter of urgency,

Mindful of the demand of the Lebanese people that all those responsible for the terrorist bombing that killed former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and others be identified and brought to justice,

Commending the Secretary-General for his continuing efforts to proceed, together with the Government of Lebanon, with the final steps for the conclusion of the Agreement as requested in the letter of its President dated 21 November 2006 and referring in this regard to the briefing by the Legal Counsel on 2 May 2007, in which he noted that the establishment of the Tribunal through the Constitutional process is facing serious obstacles, but noting also that all parties concerned reaffirmed their agreement in principle to the establishment of the Tribunal,

Commending also the recent efforts of parties in the region to overcome these obstacles,

Willing to continue to assist Lebanon in the search for the truth and in holding all those involved in the terrorist attack accountable and reaffirming its determination to support Lebanon in its efforts to bring to justice perpetrators, organizers and sponsors of this and other assassinations,

Reaffirming its determination that this terrorist act and its implications constitute a threat to international peace and security,

1. *Decides*, acting under Chapter VII of the Charter of the United Nations, that:
 - a. The provisions of the annexed document, including its attachment, on the establishment of a Special Tribunal for Lebanon shall enter into force on 10 June 2007, unless the Government of Lebanon has provided notification under Article 19 (1) of the annexed document before that date;

- b. If the Secretary-General reports that the Headquarters Agreement has not been concluded as envisioned under Article 8 of the annexed document, the location of the seat of the Tribunal shall be determined in consultation with the Government of Lebanon and be subject to the conclusion of a Headquarters Agreement between the United Nations and the State that hosts the Tribunal;
 - c. If the Secretary-General reports that contributions from the Government of Lebanon are not sufficient to bear the expenses described in Article 5 (b) of the annexed document, he may accept or use voluntary contributions from States to cover any shortfall;
2. *Notes* that, pursuant to Article 19 (2) of the annexed document, the Special Tribunal shall commence functioning on a date to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government of Lebanon, taking into account the progress of the work of the International Independent Investigation Commission;
3. *Requests* the Secretary-General, in coordination, when appropriate, with the Government of Lebanon, to undertake the steps and measures necessary to establish the Special Tribunal in a timely manner and to report to the Council within 90 days and thereafter periodically on the implementation of this resolution;
4. *Decides* to remain actively seized of the matter.

Annex
**Agreement between the United Nations and the Lebanese Republic on the
establishment of a Special Tribunal for Lebanon**

Whereas the Security Council, in its resolution 1664 (2006) of 29 March 2006, which responded to the request of the Government of Lebanon to establish a tribunal of an international character to try all those who are found responsible for the terrorist crime which killed the former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and others, recalled all its previous resolutions, in particular resolutions 1595 (2005) of 7 April 2005, 1636 (2005) of 31 October 2005 and 1644 (2005) of 15 December 2005,

Whereas the Security Council has requested the Secretary-General of the United Nations (hereinafter “the Secretary-General”) “to negotiate an agreement with the Government of Lebanon aimed at establishing a tribunal of an international character based on the highest international standards of criminal justice”, taking into account the recommendations of the Secretary-General’s report of 21 March 2006 (S/2006/176) and the views that have been expressed by Council members,

Whereas the Secretary-General and the Government of the Lebanese Republic (hereinafter “the Government”) have conducted negotiations for the establishment of a Special Tribunal for Lebanon (hereinafter “the Special Tribunal” or “the Tribunal”),

Now therefore the United Nations and the Lebanese Republic (hereinafter referred to jointly as the “Parties”) have agreed as follows:

Article 1: Establishment of the Special Tribunal

1. There is hereby established a Special Tribunal for Lebanon to prosecute persons responsible for the attack of 14 February 2005 resulting in the death of former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and in the death or injury of other persons. If the tribunal finds that other attacks that occurred in Lebanon between 1 October 2004 and 12 December 2005, or any later date decided by the Parties and with the consent of the Security Council, are connected in accordance with the principles of criminal justice and are of a nature and gravity similar to the attack of 14 February 2005, it shall also have jurisdiction over persons responsible for such attacks. This connection includes but is not limited to a combination of the following elements: criminal intent (motive), the purpose behind the attacks, the nature of the

victims targeted, the pattern of the attacks (modus operandi) and the perpetrators.

2. The Special Tribunal shall function in accordance with the Statute of the Special Tribunal for Lebanon. The Statute is attached to this Agreement and forms an integral part thereof.

Article 2: Composition of the Special Tribunal and appointment of judges

1. The Special Tribunal shall consist of the following organs: the Chambers, the Prosecutor, the Registry and the Defense Office.
2. The Chambers shall be composed of a Pre-Trial Judge, a Trial Chamber and an Appeals Chamber, with a second Trial Chamber to be created if, after the passage of at least six months from the commencement of the functioning of the Special Tribunal, the Secretary-General or the President of the Special Tribunal so requests.
3. The Chambers shall be composed of no fewer than eleven independent judges and no more than fourteen such judges, who shall serve as follows:
 - a. A single international judge shall serve as a Pre-Trial Judge;
 - b. Three judges shall serve in the Trial Chamber, of whom one shall be a Lebanese judge and two shall be international judges;
 - c. In the event of the creation of a second Trial Chamber, that Chamber shall be likewise composed in the manner contained in subparagraph (b) above;
 - d. Five judges shall serve in the Appeals Chamber, of whom two shall be Lebanese judges and three shall be international judges; and
 - e. Two alternate judges, of whom one shall be a Lebanese judge and one shall be an international judge.
4. The judges of the Tribunal shall be persons of high moral character, impartiality and integrity, with extensive judicial experience. They shall be independent in the performance of their functions and shall not accept or seek instructions from any Government or any other source.
5.
 - a. Lebanese judges shall be appointed by the Secretary-General to serve in the Trial Chamber or the Appeals Chamber or as an alternate judge from a list of twelve persons presented by the Government upon the proposal of the Lebanese Supreme Council of the Judiciary;
 - b. International judges shall be appointed by the Secretary-General to serve as Pre-Trial Judge, a Trial Chamber Judge, an Appeals Chamber Judge or an alternate judge, upon nominations forwarded by States at the invitation of the Secretary-General, as well as by competent persons;
 - c. The Government and the Secretary-General shall consult on the appointment of judges;

- d. The Secretary-General shall appoint judges, upon the recommendation of a selection panel he has established after indicating his intentions to the Security Council. The selection panel shall be composed of two judges, currently sitting on or retired from an international tribunal, and the representative of the Secretary-General.
6. At the request of the presiding judge of a Trial Chamber, the President of the Special Tribunal may, in the interest of justice, assign alternate judges to be present at each stage of the trial and to replace a judge if that judge is unable to continue sitting.
7. Judges shall be appointed for a three-year period and may be eligible for reappointment for a further period to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government.
8. Lebanese judges appointed to serve in the Special Tribunal shall be given full credit for their period of service with the Tribunal on their return to the Lebanese national judiciaries from which they were released and shall be reintegrated at a level at least comparable to that of their former position.

Article 3: Appointment of a Prosecutor and a Deputy Prosecutor

1. The Secretary-General, after consultation with the Government, shall appoint a Prosecutor for a three-year term. The Prosecutor may be eligible for reappointment for a further period to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government.
2. The Secretary-General shall appoint the Prosecutor, upon the recommendation of a selection panel he has established after indicating his intentions to the Security Council. The selection panel shall be composed of two judges, currently sitting on or retired from an international tribunal, and the representative of the Secretary-General.
3. The Government, in consultation with the Secretary-General and the Prosecutor, shall appoint a Lebanese Deputy Prosecutor to assist the Prosecutor in the conduct of the investigations and prosecutions.
4. The Prosecutor and the Deputy Prosecutor shall be of high moral character and possess the highest level of professional competence and extensive experience in the conduct of investigations and prosecutions of criminal cases. The Prosecutor and the Deputy Prosecutor shall be independent in the performance of their functions and shall not accept or seek instructions from any Government or any other source.
5. The Prosecutor shall be assisted by such Lebanese and international staff as may be required to perform the functions assigned to him or her effectively and efficiently.

Article 4: Appointment of a Registrar

1. The Secretary-General shall appoint a Registrar who shall be responsible for the servicing of the Chambers and the Office of the Prosecutor, and for the recruitment and administration of all support staff. He or she shall also administer the financial and staff resources of the Special Tribunal.
2. The Registrar shall be a staff member of the United Nations. He or she shall serve a three-year term and may be eligible for reappointment for a further period to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government.

Article 5: Financing of the Special Tribunal

1. The expenses of the Special Tribunal shall be borne in the following manner:
 - a. Fifty-one per cent of the expenses of the Tribunal shall be borne by voluntary contributions from States;
 - b. Forty-nine per cent of the expenses of the Tribunal shall be borne by the Government of Lebanon.
2. It is understood that the Secretary-General will commence the process of establishing the Tribunal when he has sufficient contributions in hand to finance the establishment of the Tribunal and twelve months of its operations plus pledges equal to the anticipated expenses of the following 24 months of the Tribunal's operation. Should voluntary contributions be insufficient for the Tribunal to implement its mandate, the Secretary-General and the Security Council shall explore alternate means of financing the Tribunal.

Article 6: Management Committee

The parties shall consult concerning the establishment of a Management Committee.

Article 7: Juridical capacity

The Special Tribunal shall possess the juridical capacity necessary:

- a. To contract;
- b. To acquire and dispose of movable and immovable property;
- c. To institute legal proceedings;
- d. To enter into agreements with States as may be necessary for the exercise of its functions and for the operation of the Tribunal.

Article 8: Seat of the Special Tribunal

1. The Special Tribunal shall have its seat outside Lebanon. The location of the seat shall be determined having due regard to considerations of justice and fairness as well as security and administrative efficiency, including the rights of victims and access to witnesses, and subject to the conclusion of a headquarters agreement between the United Nations, the Government and the State that hosts the Tribunal.
2. The Special Tribunal may meet away from its seat when it considers it necessary for the efficient exercise of its functions.
3. An Office of the Special Tribunal for the conduct of investigations shall be established in Lebanon subject to the conclusion of appropriate arrangements with the Government.

Article 9: Inviolability of premises, archives and all other documents

1. The Office of the Special Tribunal in Lebanon shall be inviolable. The competent authorities shall take appropriate action that may be necessary to ensure that the Tribunal shall not be dispossessed of all or any part of the premises of the Tribunal without its express consent.
2. The property, funds and assets of the Office of the Special Tribunal in Lebanon, wherever located and by whomsoever held, shall be immune from search, seizure, requisition, confiscation, expropriation and any other form of interference, whether by executive, administrative, judicial or legislative action.
3. The archives of the Office of the Special Tribunal in Lebanon, and in general all documents and materials made available, belonging to or used by it, wherever located and by whomsoever held, shall be inviolable.

Article 10: Funds, assets and other property

The Office of the Special Tribunal, its funds, assets and other property in Lebanon, wherever located and by whomsoever held, shall enjoy immunity from every form of legal process, except insofar as in any particular case the Tribunal has expressly waived its immunity. It is understood, however, that no waiver of immunity shall extend to any measure of execution.

Article 11: Privileges and immunities of the judges, the Prosecutor, the Deputy Prosecutor, the Registrar and the Head of the Defense Office

1. The judges, the Prosecutor, the Deputy Prosecutor, the Registrar and the Head of the Defence Office, while in Lebanon, shall enjoy the privileges and immunities, exemptions and facilities accorded to diplomatic agents in accordance with the Vienna Convention on Diplomatic Relations of 1961.

2. Privileges and immunities are accorded to the judges, the Prosecutor, the Deputy Prosecutor, the Registrar and the Head of the Defence Office in the interest of the Special Tribunal and not for the personal benefit of the individuals themselves. The right and the duty to waive the immunity in any case where it can be waived without prejudice to the purposes for which it is accorded shall lie with the Secretary-General, in consultation with the President of the Tribunal.

Article 12: Privileges and immunities of international and Lebanese personnel

1. Lebanese and international personnel of the Office of the Special Tribunal, while in Lebanon, shall be accorded:
 - a. Immunity from legal process in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity. Such immunity shall continue to be accorded after termination of employment with the Office of the Special Tribunal;
 - b. Exemption from taxation on salaries, allowances and emoluments paid to them.
2. International personnel shall, in addition thereto, be accorded:
 - a. Immunity from immigration restriction;
 - b. The right to import free of duties and taxes, except for payment for services, their furniture and effects at the time of first taking up their official duties in Lebanon.
3. The privileges and immunities are granted to the officials of the Office of the Special Tribunal in the interest of the Tribunal and not for their personal benefit. The right and the duty to waive the immunity in any case where it can be waived without prejudice to the purpose for which it is accorded shall lie with the Registrar of the Tribunal.

Article 13: Defense counsel

1. The Government shall ensure that the counsel of a suspect or an accused who has been admitted as such by the Special Tribunal shall not be subjected, while in Lebanon, to any measure that may affect the free and independent exercise of his or her functions.
2. In particular, the counsel shall be accorded:
 - a. Immunity from personal arrest or detention and from seizure of personal baggage;
 - b. Inviolability of all documents relating to the exercise of his or her functions as a counsel of a suspect or accused;
 - c. Immunity from criminal or civil jurisdiction in respect of words spoken or written and acts performed in his or her capacity as counsel.

- Such immunity shall continue to be accorded after termination of his or her functions as a counsel of a suspect or accused;
- d. Immunity from any immigration restrictions during his or her stay as well as during his or her journey to the Tribunal and back.

Article 14: Security, safety and protection of persons referred to in this Agreement

The Government shall take effective and adequate measures to ensure the appropriate security, safety and protection of personnel of the Office of the Special Tribunal and other persons referred to in this Agreement, while in Lebanon. It shall take all appropriate steps, within its capabilities, to protect the equipment and premises of the Office of the Special Tribunal from attack or any action that prevents the Tribunal from discharging its mandate.

Article 15: Cooperation with the Special Tribunal

1. The Government shall cooperate with all organs of the Special Tribunal, in particular with the Prosecutor and defense counsel, at all stages of the proceedings. It shall facilitate access of the Prosecutor and defense counsel to sites, persons and relevant documents required for the investigation.
2. The Government shall comply without undue delay with any request for assistance by the Special Tribunal or an order issued by the Chambers, including, but not limited to:
 - a. Identification and location of persons;
 - b. Service of documents;
 - c. Arrest or detention of persons;
 - d. Transfer of an indictee to the Tribunal.

Article 16: Amnesty

The Government undertakes not to grant amnesty to any person for any crime falling within the jurisdiction of the Special Tribunal. An amnesty already granted in respect of any such persons and crimes shall not be a bar to prosecution.

Article 17: Practical arrangements

With a view to achieving efficiency and cost-effectiveness in the operation of the Special Tribunal:

- a. Appropriate arrangements shall be made to ensure that there is a coordinated transition from the activities of the International Independent Investigation Commission, established by the Security Council in its resolution 1595 (2005), to the activities of the Office of the Prosecutor;

- b. Judges of the Trial Chamber and the Appeals Chamber shall take office on a date to be determined by the Secretary-General in consultation with the President of the Special Tribunal. Pending such a determination, judges of both Chambers shall be convened on an ad hoc basis to deal with organizational matters and serving, when required, to perform their duties.

Article 18: Settlement of disputes

Any dispute between the Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled by negotiation or by any other mutually agreed upon mode of settlement.

Article 19: Entry into force and commencement of the functioning of the Special Tribunal

1. This Agreement shall enter into force on the day after the Government has notified the United Nations in writing that the legal requirements for entry into force have been complied with.
2. The Special Tribunal shall commence functioning on a date to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government, taking into account the progress of the work of the International Independent Investigation Commission.

Article 20: Amendment

This Agreement may be amended by written agreement between the Parties.

Article 21: Duration of the Agreement

1. This Agreement shall remain in force for a period of three years from the date of the commencement of the functioning of the Special Tribunal.
2. Three years after the commencement of the functioning of the Special Tribunal the Parties shall, in consultation with the Security Council, review the progress of the work of the Special Tribunal. If at the end of this period of three years the activities of the Tribunal have not been completed, the Agreement shall be extended to allow the Tribunal to complete its work, for a further period(s) to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government and the Security Council.
3. The provisions relating to the inviolability of the funds, assets, archives and documents of the Office of the Special Tribunal in Lebanon, the privileges and immunities of those referred to in this Agreement, as well as provisions relating to defense counsel and the protection of victims and witnesses, shall survive termination of this Agreement.

In witness whereof, the following duly authorized representatives of the United Nations and of the Lebanese Republic have signed this Agreement.

Done at _____ on _____ 2006, in three originals in the Arabic, French and English languages, all texts being equally authentic.

For the United Nations:

For the Lebanese Republic:

Attachment
Statute of the Special Tribunal for Lebanon

Having been established by an Agreement between the United Nations and the Lebanese Republic (hereinafter “the Agreement”) pursuant to Security Council resolution 1664 (2006) of 29 March 2006, which responded to the request of the Government of Lebanon to establish a tribunal of an international character to try all those who are found responsible for the terrorist crime which killed the former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and others, the Special Tribunal for Lebanon (hereinafter “the Special Tribunal”) shall function in accordance with the provisions of this Statute.

Section I - Jurisdiction and applicable law

Article 1: Jurisdiction of the Special Tribunal

The Special Tribunal shall have jurisdiction over persons responsible for the attack of 14 February 2005 resulting in the death of former Lebanese Prime Minister Rafiq Hariri and in the death or injury of other persons. If the Tribunal finds that other attacks that occurred in Lebanon between 1 October 2004 and 12 December 2005, or any later date decided by the Parties and with the consent of the Security Council, are connected in accordance with the principles of criminal justice and are of a nature and gravity similar to the attack of 14 February 2005, it shall also have jurisdiction over persons responsible for such attacks. This connection includes but is not limited to a combination of the following elements: criminal intent (motive), the purpose behind the attacks, the nature of the victims targeted, the pattern of the attacks (modus operandi) and the perpetrators.

Article 2: Applicable criminal law

The following shall be applicable to the prosecution and punishment of the crimes referred to in article 1, subject to the provisions of this Statute:

- a. The provisions of the Lebanese Criminal Code relating to the prosecution and punishment of acts of terrorism, crimes and offences against life and personal integrity, illicit associations and failure to report crimes and offences, including the rules regarding the material elements of a crime, criminal participation and conspiracy; and
- b. Articles 6 and 7 of the Lebanese law of 11 January 1958 on “Increasing the penalties for sedition, civil war and interfaith struggle”.

Article 3: Individual criminal responsibility

1. A person shall be individually responsible for crimes within the jurisdiction of the Special Tribunal if that person:
 - a. Committed, participated as accomplice, organized or directed others to commit the crime set forth in article 2 of this Statute; or
 - b. Contributed in any other way to the commission of the crime set forth in article 2 of this Statute by a group of persons acting with a common purpose, where such contribution is intentional and is either made with the aim of furthering the general criminal activity or purpose of the group or in the knowledge of the intention of the group to commit the crime.
2. With respect to superior and subordinate relationships, a superior shall be criminally responsible for any of the crimes set forth in article 2 of this Statute committed by subordinates under his or her effective authority and control, as a result of his or her failure to exercise control properly over such subordinates, where:
 - a. The superior either knew, or consciously disregarded information that clearly indicated that the subordinates were committing or about to commit such crimes;
 - b. The crimes concerned activities that were within the effective responsibility and control of the superior; and
 - c. The superior failed to take all necessary and reasonable measures within his or her power to prevent or repress their commission or to submit the matter to the competent authorities for investigation and prosecution.
3. The fact that the person acted pursuant to an order of a superior shall not relieve him or her of criminal responsibility, but may be considered in mitigation of punishment if the Special Tribunal determines that justice so requires.

Article 4: Concurrent jurisdiction

1. The Special Tribunal and the national courts of Lebanon shall have concurrent jurisdiction. Within its jurisdiction, the Tribunal shall have primacy over the national courts of Lebanon.
2. Upon the assumption of office of the Prosecutor, as determined by the Secretary-General, and no later than two months thereafter, the Special Tribunal shall request the national judicial authority seized with the case of the attack against Prime Minister Rafiq Hariri and others to defer to its competence. The Lebanese judicial authority shall refer to the Tribunal the results of the investigation and a copy of the court's records, if any. Persons

detained in connection with the investigation shall be transferred to the custody of the Tribunal.

3.
 - a. At the request of the Special Tribunal, the national judicial authority seized with any of the other crimes committed between 1 October 2004 and 12 December 2005, or a later date decided pursuant to article 1, shall refer to the Tribunal the results of the investigation and a copy of the court's records, if any, for review by the Prosecutor;
 - b. At the further request of the Tribunal, the national authority in question shall defer to the competence of the Tribunal. It shall refer to the Tribunal the results of the investigation and a copy of the court's records, if any, and persons detained in connection with any such case shall be transferred to the custody of the Tribunal;
 - c. The national judicial authorities shall regularly inform the Tribunal of the progress of their investigation. At any stage of the proceedings, the Tribunal may formally request a national judicial authority to defer to its competence.

Article 5: Non bis in idem

1. No person shall be tried before a national court of Lebanon for acts for which he or she has already been tried by the Special Tribunal.
2. A person who has been tried by a national court may be subsequently tried by the Special Tribunal if the national court proceedings were not impartial or independent, were designed to shield the accused from criminal responsibility for crimes within the jurisdiction of the Tribunal or the case was not diligently prosecuted.
3. In considering the penalty to be imposed on a person convicted of a crime under this Statute, the Special Tribunal shall take into account the extent to which any penalty imposed by a national court on the same person for the same act has already been served.

Article 6: Amnesty

An amnesty granted to any person for any crime falling within the jurisdiction of the Special Tribunal shall not be a bar to prosecution.

Section II - Organization of the Special Tribunal

Article 7: Organs of the Special Tribunal

The Special Tribunal shall consist of the following organs:

- a. The Chambers, comprising a Pre-Trial Judge, a Trial Chamber and an Appeals Chamber;
- b. The Prosecutor;
- c. The Registry; and
- d. The Defense Office.

Article 8: Composition of the Chambers

1. The Chambers shall be composed as follows:
 - a. One international Pre-Trial Judge;
 - b. Three judges who shall serve in the Trial Chamber, of whom one shall be a Lebanese judge and two shall be international judges;
 - c. Five judges who shall serve in the Appeals Chamber, of whom two shall be Lebanese judges and three shall be international judges;
 - d. Two alternate judges, one of whom shall be a Lebanese judge and one shall be an international judge.
2. The judges of the Appeals Chamber and the judges of the Trial Chamber, respectively, shall elect a presiding judge who shall conduct the proceedings in the Chamber to which he or she was elected. The presiding judge of the Appeals Chamber shall be the President of the Special Tribunal.
3. At the request of the presiding judge of the Trial Chamber, the President of the Special Tribunal may, in the interest of justice, assign the alternate judges to be present at each stage of the trial and to replace a judge if that judge is unable to continue sitting.

Article 9: Qualification and appointment of judges

1. The judges shall be persons of high moral character, impartiality and integrity, with extensive judicial experience. They shall be independent in the performance of their functions and shall not accept or seek instructions from any Government or
2. any other source.
3. In the overall composition of the Chambers, due account shall be taken of the established competence of the judges in criminal law and procedure and international law.
4. The judges shall be appointed by the Secretary-General, as set forth in article 2 of the Agreement, for a three-year period and may be eligible for reappointment for a further period to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government.

Article 10: Powers of the President of the Special Tribunal

1. The President of the Special Tribunal, in addition to his or her judicial functions, shall represent the Tribunal and be responsible for its effective functioning and the good administration of justice.
2. The President of the Special Tribunal shall submit an annual report on the operation and activities of the Tribunal to the Secretary-General and to the Government of Lebanon.

Article 11 :The Prosecutor

1. The Prosecutor shall be responsible for the investigation and prosecution of persons responsible for the crimes falling within the jurisdiction of the Special Tribunal. In the interest of proper administration of justice, he or she may decide to charge jointly persons accused of the same or different crimes committed in the course of the same transaction.
2. The Prosecutor shall act independently as a separate organ of the Special Tribunal. He or she shall not seek or receive instructions from any Government or from any other source.
3. The Prosecutor shall be appointed, as set forth in article 3 of the Agreement, by the Secretary-General for a three-year term and may be eligible for reappointment for a further period to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government. He or she shall be of high moral character and possess the highest level of professional competence, and have extensive experience in the conduct of investigations and prosecutions of criminal cases.
4. The Prosecutor shall be assisted by a Lebanese Deputy Prosecutor and by such other Lebanese and international staff as may be required to perform the functions assigned to him or her effectively and efficiently.
5. The Office of the Prosecutor shall have the power to question suspects, victims and witnesses, to collect evidence and to conduct on-site investigations. In carrying out these tasks, the Prosecutor shall, as appropriate, be assisted by the Lebanese authorities concerned.

Article 12: The Registry

1. Under the authority of the President of the Special Tribunal, the Registry shall be responsible for the administration and servicing of the Tribunal.
2. The Registry shall consist of a Registrar and such other staff as may be required.
3. The Registrar shall be appointed by the Secretary-General and shall be a staff member of the United Nations. He or she shall serve for a three-year term and may be eligible for reappointment for a further period to be determined by the Secretary-General in consultation with the Government.

4. The Registrar shall set up a Victims and Witnesses Unit within the Registry. This Unit shall provide, in consultation with the Office of the Prosecutor, measures to protect the safety, physical and psychological well-being, dignity and privacy of victims and witnesses, and such other appropriate assistance for witnesses who appear before the Special Tribunal and others who are at risk on account of testimony given by such witnesses.

Article 13: The Defense Office

1. The Secretary-General, in consultation with the President of the Special Tribunal, shall appoint an independent Head of the Defense Office, who shall be responsible for the appointment of the Office staff and the drawing up of a list of defense counsel.
2. The Defense Office, which may also include one or more public defenders, shall protect the rights of the defense, provide support and assistance to defense counsel and to the persons entitled to legal assistance, including, where appropriate, legal research, collection of evidence and advice, and appearing before the Pre-Trial Judge or a Chamber in respect of specific issues.

Article 14: Official and working languages

The official languages of the Special Tribunal shall be Arabic, French and English. In any given case proceedings, the Pre-Trial Judge or a Chamber may decide that one or two of the languages may be used as working languages as appropriate.

Section III: Rights of defendants and victims

Article 15: Rights of suspects during investigation

A suspect who is to be questioned by the Prosecutor shall not be compelled to incriminate himself or herself or to confess guilt. He or she shall have the following rights of which he or she shall be informed by the Prosecutor prior to questioning, in a language he or she speaks and understands:

- a. The right to be informed that there are grounds to believe that he or she has committed a crime within the jurisdiction of the Special Tribunal;
- b. The right to remain silent, without such silence being considered in the determination of guilt or innocence, and to be cautioned that any statement he or she makes shall be recorded and may be used in evidence;

- c. The right to have legal assistance of his or her own choosing, including the right to have legal assistance provided by the Defence Office where the interests of justice so require and where the suspect does not have sufficient means to pay for it;
- d. The right to have the free assistance of an interpreter if he or she cannot understand or speak the language used for questioning;
- e. The right to be questioned in the presence of counsel unless the person has voluntarily waived his or her right to counsel.

Article 16: Rights of the accused

- 1. All accused shall be equal before the Special Tribunal.
- 2. The accused shall be entitled to a fair and public hearing, subject to measures ordered by the Special Tribunal for the protection of victims and witnesses.
- 3.
 - a. The accused shall be presumed innocent until proved guilty according to the provisions of this Statute;
 - b. The onus is on the Prosecutor to prove the guilt of the accused;
 - c. In order to convict the accused, the relevant Chamber must be convinced of the guilt of the accused beyond reasonable doubt.
- 4. In the determination of any charge against the accused pursuant to this Statute, he or she shall be entitled to the following minimum guarantees, in full equality:
 - a. To be informed promptly and in detail in a language which he or she understands of the nature and cause of the charge against him or her;
 - b. To have adequate time and facilities for the preparation of his or her defense and to communicate without hindrance with counsel of his or her own choosing;
 - c. To be tried without undue delay;
 - d. Subject to the provisions of article 22, to be tried in his or her presence, and to defend himself or herself in person or through legal assistance of his or her own choosing; to be informed, if he or she does not have legal assistance, of this right; and to have legal assistance assigned to him or her, in any case where the interests of justice so require and without payment by him or her in any such case if he or she does not have sufficient means to pay for it;
 - e. To examine, or have examined, the witnesses against him or her and to obtain the attendance and examination of witnesses on his or her behalf under the same conditions as witnesses against him or her;

- f. To examine all evidence to be used against him or her during the trial in accordance with the Rules of Procedure and Evidence of the Special Tribunal;
 - g. To have the free assistance of an interpreter if he or she cannot understand or speak the language used in the Special Tribunal;
 - h. Not to be compelled to testify against himself or herself or to confess guilt.
5. The accused may make statements in court at any stage of the proceedings, provided such statements are relevant to the case at issue. The Chambers shall decide on the probative value, if any, of such statements.

Article 17: Rights of victims

Where the personal interests of the victims are affected, the Special Tribunal shall permit their views and concerns to be presented and considered at stages of the proceedings determined to be appropriate by the Pre-Trial Judge or the Chamber and in a manner that is not prejudicial to or inconsistent with the rights of the accused and a fair and impartial trial. Such views and concerns may be presented by the legal representatives of the victims where the Pre-Trial Judge or the Chamber considers it appropriate.

Section IV: Conduct of proceedings

Article 18: Pre-Trial proceedings

1. The Pre-Trial Judge shall review the indictment. If satisfied that a prima facie case has been established by the Prosecutor, he or she shall confirm the indictment. If he or she is not so satisfied, the indictment shall be dismissed.
2. The Pre-Trial Judge may, at the request of the Prosecutor, issue such orders and warrants for the arrest or transfer of persons, and any other orders as may be required for the conduct of the investigation and for the preparation of a fair and expeditious trial.

Article 19: Evidence collected prior to the establishment of the Special Tribunal

Evidence collected with regard to cases subject to the consideration of the Special Tribunal, prior to the establishment of the Tribunal, by the national authorities of Lebanon or by the International Independent Investigation Commission in accordance with its mandate as set out in Security Council resolution 1595 (2005) and subsequent resolutions, shall be received by the Tribunal. Its admissibility shall be decided by the Chambers pursuant to international standards on collection

of evidence. The weight to be given to any such evidence shall be determined by the Chambers.

Article 20: Commencement and conduct of trial proceedings

1. The Trial Chamber shall read the indictment to the accused, satisfy itself that the rights of the accused are respected, confirm that the accused understands the indictment and instruct the accused to enter a plea.
2. Unless otherwise decided by the Trial Chamber in the interests of justice, examination of witnesses shall commence with questions posed by the presiding judge, followed by questions posed by other members of the Trial Chamber, the Prosecutor and the Defense.
3. Upon request or *proprio motu*, the Trial Chamber may at any stage of the trial decide to call additional witnesses and/or order the production of additional evidence.
4. The hearings shall be public unless the Trial Chamber decides to hold the proceedings in camera in accordance with the Rules of Procedure and Evidence.

Article 21: Powers of the Chambers

1. The Special Tribunal shall confine the trial, appellate and review proceedings strictly to an expeditious hearing of the issues raised by the charges, or the grounds for appeal or review, respectively. It shall take strict measures to prevent any action that may cause unreasonable delay.
2. A Chamber may admit any relevant evidence that it deems to have probative value and exclude such evidence if its probative value is substantially outweighed by the need to ensure a fair trial.
3. A Chamber may receive the evidence of a witness orally or, where the interests of justice allow, in written form.
4. In cases not otherwise provided for in the Rules of Procedure and Evidence, a Chamber shall apply rules of evidence that will best favour a fair determination of the matter before it and are consonant with the spirit of the Statute and the general principles of law.

Article 22: Trials in absentia

1. The Special Tribunal shall conduct trial proceedings in the absence of the accused, if he or she:
 - a. Has expressly and in writing waived his or her right to be present;
 - b. Has not been handed over to the Tribunal by the State authorities concerned;

- c. Has absconded or otherwise cannot be found and all reasonable steps have been taken to secure his or her appearance before the Tribunal and to inform him or her of the charges confirmed by the Pre-Trial Judge.
2. When hearings are conducted in the absence of the accused, the Special Tribunal shall ensure that:
 - a. The accused has been notified, or served with the indictment, or notice has otherwise been given of the indictment through publication in the media or communication to the State of residence or nationality;
 - b. The accused has designated a defense counsel of his or her own choosing, to be remunerated either by the accused or, if the accused is proved to be indigent, by the Tribunal;
 - c. Whenever the accused refuses or fails to appoint a defense counsel, such counsel has been assigned by the Defense Office of the Tribunal with a view to ensuring full representation of the interests and rights of the accused.
3. In case of conviction in absentia, the accused, if he or she had not designated a defense counsel of his or her choosing, shall have the right to be retried in his or her presence before the Special Tribunal, unless he or she accepts the judgment.

Article 23: Judgment

The judgment shall be rendered by a majority of the judges of the Trial Chamber or of the Appeals Chamber and shall be delivered in public. It shall be accompanied by a reasoned opinion in writing, to which any separate or dissenting opinions shall be appended.

Article 24: Penalties

1. The Trial Chamber shall impose upon a convicted person imprisonment for life or for a specified number of years. In determining the terms of imprisonment for the crimes provided for in this Statute, the Trial Chamber shall, as appropriate, have recourse to international practice regarding prison sentences and to the practice of the national courts of Lebanon.
2. In imposing sentence, the Trial Chamber should take into account such factors as the gravity of the offence and the individual circumstances of the convicted person.

Article 25: Compensation to victims

1. The Special Tribunal may identify victims who have suffered harm as a result of the commission of crimes by an accused convicted by the Tribunal.

2. The Registrar shall transmit to the competent authorities of the State concerned the judgment finding the accused guilty of a crime that has caused harm to a victim.
3. Based on the decision of the Special Tribunal and pursuant to the relevant national legislation, a victim or persons claiming through the victim, whether or not such victim had been identified as such by the Tribunal under paragraph 1 of this article, may bring an action in a national court or other competent body to obtain compensation.
4. For the purposes of a claim made under paragraph 3 of this article, the judgment of the Special Tribunal shall be final and binding as to the criminal responsibility of the convicted person.

Article 26: Appellate proceedings

1. The Appeals Chamber shall hear appeals from persons convicted by the Trial Chamber or from the Prosecutor on the following grounds:
 - a. An error on a question of law invalidating the decision;
 - b. An error of fact that has occasioned a miscarriage of justice.
2. The Appeals Chamber may affirm, reverse or revise the decisions taken by the Trial Chamber.

Article 27: Review proceedings

1. Where a new fact has been discovered that was not known at the time of the proceedings before the Trial Chamber or the Appeals Chamber and that could have been a decisive factor in reaching the decision, the convicted person or the Prosecutor may submit an application for review of the judgment.
2. An application for review shall be submitted to the Appeals Chamber. The Appeals Chamber may reject the application if it considers it to be unfounded. If it determines that the application is meritorious, it may, as appropriate:
 - a. Reconvene the Trial Chamber;
 - b. Retain jurisdiction over the matter.

Article 28: Rules of Procedure and Evidence

1. The judges of the Special Tribunal shall, as soon as practicable after taking office, adopt Rules of Procedure and Evidence for the conduct of the pre-trial, trial and appellate proceedings, the admission of evidence, the participation of victims, the protection of victims and witnesses and other appropriate matters and may amend them, as appropriate.

2. In so doing, the judges shall be guided, as appropriate, by the Lebanese Code of Criminal Procedure, as well as by other reference materials reflecting the highest standards of international criminal procedure, with a view to ensuring a fair and expeditious trial.

Article 29: Enforcement of sentences

1. Imprisonment shall be served in a State designated by the President of the Special Tribunal from a list of States that have indicated their willingness to accept persons convicted by the Tribunal.
2. Conditions of imprisonment shall be governed by the law of the State of enforcement subject to the supervision of the Special Tribunal. The State of enforcement shall be bound by the duration of the sentence, subject to article 30 of this Statute.

Article 30: Pardon or commutation of sentences

If, pursuant to the applicable law of the State in which the convicted person is imprisoned, he or she is eligible for pardon or commutation of sentence, the State concerned shall notify the Special Tribunal accordingly. There shall only be pardon or commutation of sentence if the President of the Tribunal, in consultation with the judges, so decides on the basis of the interests of justice and the general principles of law.